جدد الالتزام بتمكين المرأة وبحث مع السفير الأمريكي دعم جهود الحكومة

رئيس الوزراء يشارك في الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية

عدن / سبأ:

شارك دولة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين، الدكتور شائع محسن الزنداني، في الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الذي عُقد عبر تقنية الاتصال المرئي، لبحث تطورات الأوضاع في المنطقة على خلفية الاعتداءات الإيرانية التي استهدفت عدداً من الدول العربية، بما في ذلك استهداف المدنيين والمنشآت والأعيان المدنية، وما تشكله هذه الاعتداءات من تهديد للأمن والاستقرار الإقليمي.

وأكد دولة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في الكلمة المقدمة خلال الاجتماع، أن المنطقة تشهد تطورات خطيرة في ظل ما يتعرض له الوطن العربي من تهديدات جسيمة جرّاء العدوان الإيراني، الأمر الذي يستدعي تضافر الجهود وتوحيد الصف العربي والمواقف المشتركة، بما يعزز القدرة الجماعية للدول العربية على مواجهة هذه التهديدات، مشدداً على أن هذه الظروف تفرض موقفاً عربياً موحداً وصريحاً دفاعاً عن سيادة الدول العربية وصوناً لأمنها واستقرارها.

وأعرب الدكتور الزنداني عن إدانة الجمهورية اليمنية الشديدة للاعتداءات الإيرانية السافرة التي استهدفت سيادة وسلامة أراضي عدد من الدول العربية الشقيقة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ودولة الكويت، ومملكة البحرين، وسلطنة عُمان، والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق، مؤكداً أن هذه الاعتداءات تمثل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار، وتصعيداً خطيراً يهدد الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

وأشار إلى أن هذه التطورات تعكس استمرار النهج الإيراني القائم على تصدير الأزمات في المنطقة منذ عقود، مؤكداً أن الجمهورية اليمنية حذّرت مراراً من سياسات النظام الإيراني واستخدامه الأدوات والوكلاء في المنطقة، وفي مقدمتهم المليشيات الحوثية الإرهابية في اليمن، بما يشكله ذلك من تهديد لأمن الدول العربية، ولأمن الممرات المائية الدولية وسلامة الملاحة البحرية وسلاسل إمدادات الطاقة والغذاء العالمية.

كما أكد رفض الجمهورية اليمنية لجميع المبررات والذرائع التي ساقتها الحكومة الإيرانية لتبرير هذه الاعتداءات، مشدداً على ضرورة احترام التزاماتها واتفاقاتها الدولية والكف عن سياسات التصعيد والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية عبر دعم المليشيات والجماعات المسلحة.

وجددت الحكومة اليمنية تحذيرها للمليشيات الحوثية الإرهابية من الانخراط في أي مغامرات عسكرية لخدمة الأجندة الإيرانية، أو استخدام الأراضي اليمنية منصة لاستهداف دول الجوار أو المصالح الدولية، لما يمثله ذلك من تهديد مباشر لأمن اليمن وشعبه، ولأمن المنطقة واستقرارها.

وناقش الاجتماع الوزاري التداعيات الخطيرة للتصعيد الإيراني المخالف لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حسن الجوار، في ضوء الاعتداءات التي استهدفت عدداً من الدول العربية باستخدام الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، وما تمثله من انتهاك لسيادة الدول وتهديد للسلم والأمن الإقليميين، فضلاً عن انعكاساتها على أمن الطاقة والممرات البحرية وحرية الملاحة الدولية.

وأكد الاجتماع التضامن العربي الكامل مع الدول العربية التي تعرضت لهذه الاعتداءات، ورفض أي انتهاك لسيادتها أو تهديد لأمنها واستقرارها، مشدداً على أهمية تكثيف الجهود العربية والدولية لوقف هذه الهجمات وحماية الأمن الإقليمي واستقرار المنطقة.

كما تناول الاجتماع أهمية حماية أمن الممرات البحرية وحرية الملاحة في الممرات الدولية، بما في ذلك منطقة الخليج العربي ومضيق هرمز وباب المندب، لما لذلك من أهمية حيوية للاقتصاد العالمي وأمن التجارة الدولية.

كما جرى خلال الاجتماع مناقشة سبل تعزيز العمل العربي المشترك في مواجهة التحديات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، وبحث آليات تفعيل منظومة الدفاع العربي المشترك، استناداً إلى القرارات الصادرة عن القمة العربية المنعقدة في شرم الشيخ عام 2015، بما يعزز القدرة الجماعية للدول العربية على صون أمنها القومي والتصدي للتدخلات الخارجية التي تستهدف سيادة الدول العربية ووحدة أراضيها، وفي مقدمتها التدخلات الإيرانية ودعمها للميليشيات المسلحة في عدد من الدول العربية.

من جهة أخرى بحث دولة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع محسن الزنداني، مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى اليمن ستيفن فاجن، تطورات الأوضاع على الساحة الوطنية، وسبل تعزيز التعاون الثنائي لدعم جهود الحكومة في ملفات الاستقرار الاقتصادي والإصلاح المؤسسي الشامل.

وفي اللقاء، الذي عقد امس عبر الاتصال المرئي، اشاد دولة رئيس الوزراء بمتانة العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، والموقف الأمريكي الداعم للحكومة في مختلف المجالات، وخصوصاً المساندة المستمرة لجهود الحكومة في مواجهة التحديات الراهنة وتجاوز التداعيات الاقتصادية والإنسانية والأمنية الاستثنائية.

ووضع الدكتور الزنداني السفير الأمريكي أمام صورة التطورات والخطوات التي حققتها الحكومة مؤخراً، وفي طليعتها إقرار الموازنة للسنة المالية ٢٠٢٦م واعتماد البرنامج العام للحكومة، مؤكداً أن هذه الخطوات تشكل خارطة طريق عملية لترجمة الإصلاحات الهيكلية وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي، بما يكفل رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأشار دولة رئيس الوزراء إلى أن البرنامج الحكومي يرتكز على أولويات استراتيجية تشمل ترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية وتفعيل المنظومة الرقابية، بما يسهم في تعزيز الثقة المتبادلة مع الشركاء الدوليين والمانحين، لافتاً إلى الجهود المستمرة لتطوير الأداء الإداري والخدمي في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحررة عبر التنسيق الوثيق مع السلطات المحلية.

كما شدد الدكتور الزنداني على أهمية تضافر الجهود الدولية لمساندة خطط التعافي الاقتصادي التي تقودها الحكومة، مؤكداً أن نجاح مسار الإصلاحات يتطلب شراكة دولية فاعلة تدعم استدامة المالية العامة وتساعد في إعادة بناء مؤسسات الدولة وتأهيل البنى التحتية المنهكة.

بدوره، جدد السفير الأمريكي تأكيد موقف بلاده الداعم للحكومة اليمنية وجهودها الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مشيداً بالخطوات التي اتخذها مجلس الوزراء في ترتيب الأولويات وإقرار البرنامج الحكومي والموازنة، مؤكداً التزام الولايات المتحدة بمواصلة تقديم الدعم اليمن بما يخدم تطلعات شعبه في الاستقرار والازدهار.

وعلى صعيد آخر جدد دولة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين، الدكتور شائع محسن الزنداني، التزام الحكومة ضمن أولويات توجهاتها بتمكين المرأة اليمنية وتعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار، ومساندة قضاياها على مختلف المستويات.

جاء ذلك خلال أمسية رمضانية عقدها دولة رئيس الوزراء في العاصمة المؤقتة عدن، بمشاركة نخبة من القيادات النسوية والأكاديميات، وممثلات منظمات المجتمع المدني، بحضور وزيرة الشؤون القانونية إشراق المقطري، ووزيرة الدولة لشؤون المرأة عهد جعسوس.

وقدم الدكتور الزنداني التهاني والتبريكات للمرأة اليمنية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف 8 مارس.. مثمناً صمودها الأسطوري وتضحياتها الجسيمة في مختلف المراحل والظروف.. مشيراً إلى أن المرأة اليمنية كانت ولا تزال ركيزة أساسية في معركة الوعي وصمود المجتمع في مختلف المراحل.

وأكد أن الحكومة تولي قضية تمكين المرأة وحماية حقوقها اهتماماً خاصاً، وتسعى إلى ترجمة ذلك عملياً عبر تعزيز حضورها في مواقع المسؤولية وصنع السياسات العامة.

وأوضح رئيس الوزراء أن الحكومة حرصت عند تشكيلها على منح المرأة ثلاث حقائب وزارية، انطلاقاً من قناعة راسخة بأهمية دورها في إدارة الشأن العام والمساهمة الفاعلة في تطوير الأداء المؤسسي، بما يعزز مبادئ الكفاءة وتكافؤ الفرص ويخدم قضايا المجتمع.

كما أكد أن ما قدمته المرأة اليمنية من تضحيات ونضالات خلال السنوات الماضية يعكس دورها الحيوي بوصفها صمام أمان للمجتمع..مشيراً إلى أن الحكومة تعمل على تفعيل الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، ومراجعة التشريعات والسياسات بما يكفل حماية حقوق المرأة وتوسيع مشاركتها في مختلف مجالات الحياة العامة.

ودعا الدكتور الزنداني القيادات والفعاليات النسوية إلى رفد الحكومة بالمبادرات والرؤى التي تسهم في تحسين الأداء العام وتعزيز الوعي المجتمعي ومواجهة الأفكار المتطرفة.. مؤكداً أن أبواب الحكومة ستظل مفتوحة أمام مختلف الآراء والمقترحات الوطنية التي تخدم مشروع استعادة الدولة وبناء المستقبل.

وشدد رئيس الوزراء على أن العاصمة المؤقتة عدن، بما تمتلكه من إرث مدني وتاريخي، ستظل نموذجاً رائداً في دعم حضور المرأة وتمكين الكفاءات النسوية، بما يسهم في ترسيخ قيم الدولة المدنية وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع.

وشهدت الأمسية حواراً مفتوحاً وصريحاً حول مجمل هموم وتطلعات المرأة في مختلف القضايا والأوضاع العامة في البلاد، والخطوات التي قطعتها الحكومة في إقرار البرنامج العام والموازنة ورؤيتها الجادة في الإصلاح المؤسسي والتشريعي واستكمال استعادة الدولة والدور المطلوب من النساء لدعم هذه الجهود.

وعبرت المشاركات عن تقديرهن العالي لرؤية الحكومة ودولة رئيس الوزراء تجاه دعم وتمكين المرأة، ودعمهن الكامل لجهود الحكومة في تنفيذها برنامجها وخططها لتحقيق الاستقرار والتنمية واستعادة مؤسسات الدولة.

حضر الأمسية مدير مكتب رئيس الوزراء الدكتور علي عطبوش.

المرأة والتنمية.. استثمار في رأس المال البشري وصناعة المستقبل

المستشار / سالم سلمان*

إن تمكين المرأة لم يعد قضية اجتماعية فحسب، بل أصبح ركيزة أساسية في معادلة التنمية الاقتصادية.

في عالم يتسارع فيه التنافس الاقتصادي وتزداد فيه أهمية المعرفة والابتكار، لم يعد تقدم الدول يقاس فقط بما تمتلكه من موارد طبيعية أو بما تنفقه على البنية التحتية، بل بمدى قدرتها على الاستثمار في الإنسان بوصفه رأس المال الحقيقي لأي عملية تنموية. وفي هذا السياق يبرز تمكين المرأة كأحد أهم المؤشرات على نضج السياسات الاقتصادية وقدرة المجتمعات على توظيف كامل طاقتها البشرية.

فالمرأة تمثل نصف رأس المال البشري في أي مجتمع، وعندما تتاح لها فرص التعليم والعمل والمشاركة في الحياة الاقتصادية، فإن المجتمع لا يحقق فقط قدرًا أكبر من العدالة الاجتماعية، بل يضاعف أيضًا من قدرته الإنتاجية ويعزز من تنوع مصادر النمو الاقتصادي.

لقد أثبتت التجارب التنموية أن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل تسهم في توسيع قاعدة الإنتاج وتحسين كفاءة الاقتصاد. فكلما توسعت فرص التعليم والتأهيل المهني أمام النساء، ازدادت قدرة المجتمع على الابتكار وارتفعت مستويات الإنتاجية داخل المؤسسات الاقتصادية.

وفي العالم العربي، ورغم التحديات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة خلال العقود الأخيرة، استطاعت المرأة أن تثبت حضورها في مجالات التعليم والصحة والإدارة والعمل الاقتصادي، وأسهمت في دعم استقرار المجتمعات وتعزيز قدرتها على مواجهة التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

أما في اليمن، فقد اكتسب دور المرأة بعدًا خاصًا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها البلاد. ففي خضم الأزمات، برزت المرأة كأحد أعمدة الصمود الاجتماعي والاقتصادي، من خلال دورها في الحفاظ على استمرارية التعليم داخل الأسرة والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية الصغيرة التي تسهم في دعم الاقتصاد المحلي.

كما أن للمرأة دورًا متناميًا في بعض القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة والإنتاج المحلي، سواء من خلال المشاريع الصغيرة أو الأنشطة التجارية والخدمية، وهو ما يعكس أهمية تعزيز السياسات التي تدعم مشاركتها الاقتصادية وتوفر لها فرص التدريب والتمكين.

إن تمكين المرأة في مثل هذه الظروف لا يمثل فقط مسألة إنصاف اجتماعي، بل يعد استثمارًا تنمويًا حقيقيًا يسهم في توسيع قاعدة رأس المال البشري وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع التحديات.

وفي هذا الإطار، فإن تعزيز دور المرأة في الاقتصاد اليمني يمثل جزءًا مهمًا من مسار التنمية والاستقرار. ففتح المجال أمام النساء للمشاركة في الأنشطة الإنتاجية والتجارية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، وتوسيع فرص التدريب والتأهيل الاقتصادي، كلها خطوات تسهم في توسيع قاعدة الإنتاج وتعزيز ديناميكية السوق المحلية.

إن الاقتصاد الذي يستثمر في طاقات جميع أبنائه وبناته هو اقتصاد أكثر قدرة على الصمود والنمو. ولذلك فإن تمكين المرأة اقتصاديًا لا ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره قضية اجتماعية فقط، بل بوصفه خيارًا تنمويًا يعزز من قوة الاقتصاد الوطني ويمنح المجتمع فرصًا أوسع لبناء مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا.

*نائب وزير الصناعة والتجارة

عبر الاتصال المرئي بمشاركة عدد من الوزراء

جلسة مناقشة إطار الشراكة القطرية لليمن (CPF) للأعوام 2026 – 2030

عدن / سبأ :

اكد وزير المياه والبيئة، المهندس توفيق الشرجبي، أن تحقيق أهداف التنمية وتحسين سبل العيش وخلق فرص العمل لا يمكن أن يتحقق دون تعزيز الأمن المائي باعتباره إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

جاء ذلك في جلسة مناقشة إطار الشراكة القطرية لليمن (CPF) للأعوام 2026 – 2030 التي نظمها البنك الدولي، عبر تقنية الاتصال المرئي بمشاركة وزيرة التخطيط والتعاون الدولي وعدد من الوزراء المعنيين وممثلي الجهات الحكومية وشركاء التنمية.

وأكد الوزير الشرجبي في كلمته، أن إطار الشراكة القطرية الجديد يمثل فرصة مهمة للانتقال من مرحلة التمويل الطارئ إلى مرحلة التنمية المستدامة القائمة على تعزيز القدرة على الصمود، بما يسهم في مواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية التي تشهدها البلاد.

ولفت إلى أهمية التحول نحو الصمود المؤسسي من خلال الاستثمار في مؤسسات الدولة وتعزيز دور الكوادر الوطنية في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية، بما يسهم في بناء القدرات المؤسسية وضمان استدامة التدخلات التنموية.. مؤكداً أهمية الاستثمار في البنية التحتية الخضراء وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة في قطاع المياه، بما يسهم في خفض تكاليف التشغيل وتحسين استمرارية خدمات المياه والصرف الصحي، إضافة إلى خلق فرص عمل مستدامة للشباب ودعم صمود المجتمعات المحلية.

كما شدد على أهمية تبني نهج الترابط بين المياه والطاقة والغذاء لمواجهة التحديات المناخية وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد المائية، من خلال تطوير حلول متكاملة تشمل تحسين أنظمة الري واستخدام التقنيات الحديثة والطاقة الشمسية بما يسهم في تقليل الفجوة المائية وحماية الموارد للأجيال القادمة.

وأكد استعداد وزارة المياه والبيئة للعمل مع شركاء التنمية لتنفيذ البرامج والمشاريع المرتبطة بإطار الشراكة القطرية، بما يعزز صمود المجتمع اليمني ويدعم تحقيق التنمية المستدامة.

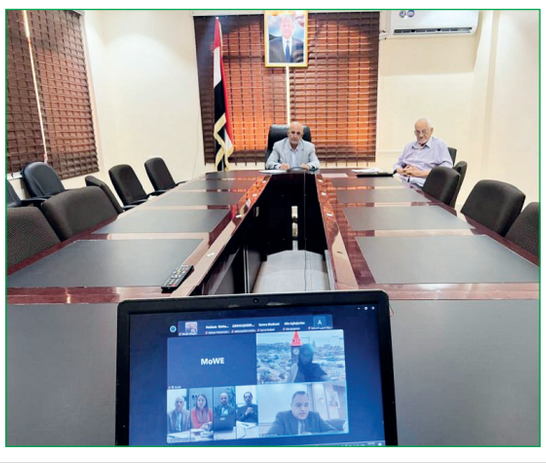

14 أكتوبر 14 OCTOBER يومية - سياسية - عامة

تصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - العاصمة عدن

نائب رئيس مجلس الادارة - نائب رئيس التحرير
الحامد عوض الحامد

مدير التحرير
زكريا السعدي

نائب مدير التحرير
مروان صالح الجنزير

سكرتير التحرير
محمود غلام

مدير الاخراج
محمد أنور الصوفي

أرقام مكاتب مؤسسة 14 أكتوبر في المحافظات:

مكتب م: لحج	777116836
مكتب م: الضالع	772783505
مكتب م: شبوة	777193244
مكتب م: سيئون	780003768
مكتب م: المكلا	772293887
مكتب م: المهرة	770755123
مكتب م: تعز	770292070
مكتب م: المخا	783944639

بريد الصحيفة: 14october1968@gmail.com